



سامية حسن

العدالة للفقر ..

جميلٌ من الدولة أن تعترف بالفقر، وتعترف أنها وضعت الخطط والبرامج والمبادرات سواء كانت تلك المشروعات هي «السباقة» في المنطقة أم «النوعية»، لكن ليس من الجميل أن «تمن» الدولة فيما وضعت وعملت وأنشأت، «للأنة» «الواجب» من الدولة تجاه مواطنيها. ولا أحد ينكر مبادرتها - أي الدولة - مبادرة «إنماء» لتخريج الأسر من الفقر، وتأسيسها «لبنك الأسرة» أو «بنك الفقراء»، لكن ننكر عليها عدم اعترافها أن أحد الأسباب الرئيسية للفقر واتساعه حالياً هو سوء توزيع للثروات الوطنية، وأيضاً إهدار المال العام، والفساد المالي والإداري وسوء التخطيط، والدليل على ذلك تقرير الرقابة المالية الأخير. فما تخبئه الأرقام الفضائحية الرسمية «٢٠ ألفاً» والغير رسمية «٢٠ ألفاً» لعدد الفقراء «و متلقي المساعدات من قبل وزارة العمل والصناديق الخيرية» «٢٠ ألفاً» مخجلاً جداً يدعونا للاستصراخ «العدالة من أجل الفقر» نظراً للآخر إحصاء من قبل مركز البحرين لحقوق إنسان* لحجم الثروات الخاصة بالبحرين و التي تتراوح بين ٢٠ مليار و ٢٠ مليار! وأيضاً مما يؤخذ على الدولة «استفرادها» بقضية الفقر، فهي التي تعمل «بجدية» وتضع الخطط وتتشأ البرامج من دون إشراك مؤسسات المجتمع المدني والباحثين الاقتصاديين، لأن خطة معالجة الفقر يتطلب أن تقوم على رؤية متكاملة لرعاية المواطن على أن تلعب الأطراف كافة دورها في عملية تنمية قائمة على إستراتيجية متكاملة وليس على جهة واحدة تقدم المساعدات المالية مثل الشؤون الاجتماعية. ويفترض إنشاء قنوات حوار بين القيادة وبين مؤسسات المجتمع المدني لوضع الحلول الجذرية لهذه القضية. وإنه يجب أن يكون هناك تكامل للأدوار بين القطاع الخاص والدولة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للتنمية الاقتصادية من أجل تطوير السياسة الاجتماعية والاقتصادية وتهيئة أفراد منتجين وليسوا متلقين للمعونات فقط. وأخيراً، يمكننا الاستفادة من تجارب ناجحة كتجربة ماليزيا في الاستثمار الاجتماعي عن طريق مكافحة الفقر وإعادة هيكلة المجتمع وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار والتركيز على الجانب الاجتماعي والفئات الضعيفة والمهمشة، بدلاً من أن تعتمد على تجارب معلبة لأن البحرين مجتمع صغير العدد والمساحة وفي ظل مؤسسات مجتمع مدني ناشطة.



التطبيقية الحديثة نظراً للتضخم والبطالة والأخذ بالتغيرات المحلية والعالمية، وإيجاد الحلول المفترضة لتكون عوناً في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك يتطلب شراكة الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني والمستشارين الاقتصاديين في تطبيق ذلك. ولتأخذ الحكومة في الاعتبار أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية من الموضوعات الأساسية اليوم في الحوار العلمي وفي أبحاث التنمية.

١١٪ من السكان يعيشون

تحت خط الفقر الوطني.

وهذا الخط مرتفع جداً

مقارنة بالدول النامية

التي تعتمد في معظمها خط

فقر بدول واحد في اليوم

(الدول الأشد فقراً)، أو

دولارين في اليوم (الدول

المتوسطة النمو)

المصادر

١. مركز البحرين لحقوق الإنسان (نشر في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤).
٢. عبدا لحميد عبدا لغفار: (التضخم واللاجور .. محاولة للفهم) بتصرف، جريدة الوقت ٣٢ سبتمبر ٢٠٠٧.
٣. توطين أهداف الألفية في البحرين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عادل أديب يونيو ٢٠٠٧.
٤. مركز البحرين لحقوق الإنسان.

التضخم الرسمية بالاعتبار خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ ستدفع بخط الفقر ليليل ٣,٢٦٧ دينار في عام ٢٠٠٦، وهذا على وجه الضبط يمثل تقدير الباحث، اتكاء على مرجعية المركز للأجر في عام ٢٠٠٢ من جهة، والإحصاءات الرسمية للتضخم للأعوام التالية من جهة أخرى. وبقسمة خط الفقر على ١,٨ نصل إلى مبلغ ٢٠٤ دينار، وهو ما يتخطي الـ ٢٠٠ دينار الذي بذلت وزارة العمل جهداً جهيدا لإقناع القطاع الخاص بتبنيه باعتباره حداً أدنى غير رسمي لللاجور (عبدا لحميد عبدا لغفار، الفقر: البحرين نموذجاً، مايو ٢٠٠٧، مملكة البحرين). لن أخوض في مبررات اختيار الرقم ١,٨ دون غيره، وما إذا كانت جهات البحث لا تزال متمسكة بهذا الكسر مع تآكل الطبقة الوسطى وارتفاع عدد الفقراء وتنامي مشاهدات عودة العائلة الممتدة التي ستقود بالنتيجة لمقام يتخطي الـ ١,٨ في معادلة احتساب الحد الأدنى للأجر. (٢) وتقرير الألفية للمكتب الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٠٠٢ بشأن خط الفقر» يقدر خط بحوالي ١٥٥ دولار للفرد في الشهر أي، حوالي ٥,٢ دولار في اليوم للفرد الواحد. وحسب خط الفقر هذا، فإن ١١٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني. وهذا الخط مرتفع جداً مقارنة بالدول النامية التي تعتمد في معظمها خط فقر بدول واحد في اليوم (الدول الأشد فقراً)، أو دولارين في اليوم (الدول المتوسطة النمو). (٣) وفي مقابل مسح أجرته مؤسسة نقد البحرين عن وجود ٥٢٠٠ شخص من الأثرياء. وبين المسح بأن معدل الثروة التي يملكها الفرد من هؤلاء يبلغ ٤,٢ ملايين دولار، وهو ما يفوق المعدل العالمي الذي يبلغ ٢,٨ ملايين دولار. ويشير المسح إلى أن حجم الثروات الخاصة في البحرين يتراوح ما بين ٢٠ ملياراً و ٣٠ ملياراً. (٤) وأخيراً في عملية التخطيط الوطني أرى إننا بحاجة للدراسات النظرية والمسوحات الاقتصادية

مظاهر الفقر الإنساني. ولكن الحرمان يمكن أن يقع أيضاً في ميادين أخرى.. حياة قصيرة أو معتلة، عدم معرفة القراءة والكتابة، المنع من المشاركة، الشعور بعدم الأمان الشخصي... وبغياحه، أي مفهوم أنسنة الفقر يؤدي للحرمان الاجتماعي والاقتصادي والعزل والإقصاء السياسي. وإن انتهاك الحق في الحماية من الحرمان عن العمل لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو أثنية، يتناقض مع مفهوم التعددية الاقتصادية وفرص الاختيار والخيارات الاقتصادية. ان هذا النهج يقوم على تكاملية وتبادلية حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حوار علمي

في الحديث عن الفقر هنا وأسبابه وأرقامه والمتأثرين به ننع في « ورطة الأرقام » و «حجب المعرفة» و «شح» الإحصائيات والصمت على قدم الدراسات وأخيراً القضية الأهم: ماهو الحد الأدنى لللاجور لتحديد خط الفقر. ؟ فهناك صمت على قدم البيانات والدراسات المعنية باللاجور والعمالة والبطالة ومستوى المعيشة وخط الفقر والحد الأدنى لللاجور من قبل الباحثين الاقتصاديين. فقد قدرت دراسة لمركز البحرين للدراسات والبحوث (مركز رسمي) خط الفقر النسبي لعام ١٩٩٥ بـ ٣٠٩ دينار لأسرة مكونة من ٦ أفراد، أي قرابة ١٦٪ وهو ربع السكان. (١) بينما خلصت أحدث دراساته إلى ان خط الفقر بلغ ٣٣٧ دينار في عام ٢٠٠٢ لأسرة مكونة من ٦ أفراد. وكان المركز قد قَسَم خط الفقر البالغ ٣٣٧ دينار في عام ٢٠٠٢ على ١,٨ وصولاً للحد الأدنى لللاجور باعتبار الرقم ممثلاً لمصادر الدخل للأسرة البحرينية، ووفقاً لذلك كانت النتيجة دون الـ ٢٠٠ دينار. وهذا دون الأخذ بعمل التضخم وغلاء المعيشة والبطالة. «في حين أن أخذ معدلات